قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن تقديم وكالة اليابان للتعاون الدولى قرضاً تصل قيمته إلى ١٨ ملياراً و٦٢٦ مليون ين يابانى للحكومة المصرية ، وذلك لتنفيذ الشراكة المصرية اليابانية فى مجال التعليم : برنامج دعم المدارس المصرية اليابانية ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

وُوفق على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن تقديم وكالة اليابان للتعاون الدولى قرضًا تصل قيمته إلى ١٨ ملياراً و٦٢٦ مليون ين يابانى للحكومة المصرية ، وذلك لتنفيذ الشراكة المصرية اليابانية فى مجال التعليم : برنامج دعم المدارس المصرية اليابانية ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ رمضان سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ٢٠ مايو سنة ٢٠١٨م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٩ شوال سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٣ يولية سنة ٢٠١٨ م) .

القاهرة فى ٢١ فبراير ٢٠١٨

صاحب السعادة :

السيد/ تاكيهيرو كاجاوا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشــرف بالإحـاطة بأننى قـد تلقـيت خطـاب سعـادتكم المؤرخ اليـوم ، والذى ينص على ما يلى :

"أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض ياباني مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيز جهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى (ويشار إليها فيما بعد بـ"جايكا") قرضًا بالين اليابانى تصل قيمته إلى ١٨,٦٢٦,٠٠٠,٠٠٠ ين (ثمانية عشر ملياراً وستمائة وستة وعشرون مليون ين ياباني) (ويشار إليه فيما بعد بـ"القرض") إلى حكومة جمهورية مصر العربية، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان، لتنفيذ الشراكة المصرية اليابانية فى مجال التعليم : برنامج دعم المدارس المصرية اليابانية (ويشار إليه فيما بعد بـ"البرنامج") .

٢ - (١) يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والجايكا، وفى نطاق التفاهم الحالى سينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام وشروط القرض، وكذا إجراءات استخدامه ، والذى سيتضمن - ضمن غيره - القواعد التالية :

(أ) تكون فترة السداد عشرين (٢٠) عامًا بعد فترة سماح عشرة (١٠) أعوام ؛

(ب) يكون سعر الفائدة واحداً فى المائة (١٪) سنويًا ؛

(جـ) تكون فترة السحب ثمانية (٨) أعوام ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ ؛ و

(د) يتم فرض مصاريف مقدمة لإدارة القرض على إجمالى قيمة القرض المذكورة بالفقرة ١ بنسبة اثنين من عشرة فى المائة (٢ , ٠٪) وسيتم رد القيمة المعادلة لـ"واحد من عشرة فى المائة (١ , ٠٪)" من إجمالى قيمة القرض المذكورة بالفقرة ١ ، بشرط عدم مد فترة السحب المذكورة بالفقرة الفرعية (ج) أعلاه ، وإتمام الصرف خلال فترة السحب المذكورة .

(٢) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - (١) يتاح القرض لتغطية نفقات الموازنة التى تمت و/أو يمكن أن تتم بواسطة السلطات المختصة فى جمهورية مصر العربية بغرض تنفيذ البرنامج ما عدا تلك المتعلقة بالمنتجات التى سترد فى قائمة متفق عليها بين السلطات المعنية فى الحكومتين .

(٢) يمكن أن تعدل القائمة المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بواسطة اتفاق متبادل مع السلطات المعنية فى الحكومتين .

٤ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية التدابير اللازمة لتوفير ما يعادل بالعملة المصرية لمبلغ المسحوبات من مبلغ القرض المحول إلى حساب ميزانية الدولة المفتوح باسم حكومة جمهورية مصر العربية . على أن يدرج المبلغ المحول فى ميزانية الدولة لحكومة جمهورية مصر العربية ، ويستخدم لتنفيذ البرنامج .

٥ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة وفقًا للقرض ، ستمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٦ - تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية المتعلقة والناتجة عن القرض أو أى من الحالتين ، وكذلك الفائدة الناجمة عنه .

٧ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية التدابير اللازمة لضمان استخدام القرض بشكل صحيح وحصرى لنفقات الميزانية المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) وعدم استخدامها لأغراض عسكرية .

٨ - تمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكا بـ:

(أ) معلومات وبيانات بشأن استخدام القرض وتقدم تنفيذ البرنامج ؛ و

(ب) أية معلومات أخرى ذات صلة بالبرنامج .

٩ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابةً عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية" .

وإنه ليشرفنى أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية التفاهم الوارد فى خطاب سعادتكم ، وأوافق أن يشكل خطاب سعادتكم وهذا الخطاب بالرد اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم عظيم تقديرى

د. سحر نصر

(التوقيع)

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٢٦) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٠ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن تقديم وكالة اليابان للتعاون الدولى قرضًا تصل قيمته إلى ١٨ ملياراً و٦٢٦ مليون ين ياباني للحكومة المصرية ، وذلك لتنفيذ الشراكة المصرية اليابانية فى مجال التعليم : برنامج دعم المدارس المصرية اليابانية ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢١ ؛

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٨/٧/٣ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٨/٧/٦ ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيدة)

تُنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن تقديم وكالة اليابان للتعاون الدولى قرضًا تصل قيمته إلى ١٨ ملياراً و٦٢٦ مليون ين ياباني للحكومة المصرية ، وذلك لتنفيذ الشراكة المصرية اليابانية فى مجال التعليم : برنامج دعم المدارس المصرية اليابانية ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢١

ويُعمل بهذه الخطابات المتبادلة اعتباراً من ٢٠١٨/٧/١٨

صدر بتاريخ ٢٠١٨/٨/١

وزير الخارجية

سامح شكرى